حوكمة التعليم العالي وأثرها في جودة البحث العلمي: دليل من فلسطين، والبحرين

الدكتور علاّم محمد موسى حمدان
أستاذ مشارك، رئيس قسم المحاسبة والاقتصاد
كلية العلوم الإدارية والمالية
الجامعة الأهلية – البحرين
ahamdan@ahlia.edu.bh

الدكتور بهاء صبحي عبد اللطيف عواد
أستاذ مساعد جامعة فلسطين التقنية
خضوري – فلسطين
dr.awwadb@hotmail.com

الملخص:

عمدت هذه الدراسة إلى تقييم مستوى حوكمة التعليم العالي في كل من الجامعات الفلسطينية والبحرينية، ومن ثم البحث في علاقة حوكمة التعليم العالي بدعم البحث العلمي. شملت عينة الدراسة على الجامعات الفلسطينية والبحرينية جميعها، وقد بلغ عدد الاستبانات المجمعة والصالحة للتحليل (92) استبانة. وباستخدام مجموعة من المقاييس الاحصائية توصلت الدراسة إلى تواضع مؤشرات حوكمة التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية والبحرينية، كما وجدت علاقة موجبة بين مستوى حوكمة التعليم العالي ودعم جهود البحث العلمي في هذه الجامعات، وبناء على ذلك قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: *حوكمة التعليم العالي، البحث العلمي، الجامعات الفلسطينية، الجامعات البحرينية.*

مقدمة:

إن تغيّر طبيعة الجامعات منذ الحرب العالمية الثانية من مؤسسات نخبوية إلى مؤسسات جماهيرية؛ نتيجة لتنامي الطلب على خدمات التعليم العالي وتوسّع كبير في الطاقة الاستيعابية لمؤسساته قد أحدث ضغطاً كبيراً على الحكومات الوطنية للتعامل مع المشكلات المصاحبة لهذا النمو (Rosenblit et al, 2007) ثم إن التغيرات المتلاحقة في العالم على نحوٍ عام والعالم العربي على نحوٍ خاص، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي قد أسهم إلى حد كبير في تعزيز مسيرة التحول والتغيير في إدارة التعليم العالي؛ فبروز ظاهرة العولمة والتسارع في تخلّي الحكومات عن تقديم الخدمة التعليمية نتيجة للأزمات الاقتصادية المتكررة، وتبني سياسة السوق المفتوح، وتعاظم دور القطاع الخاص، وغيرها من العوامل قد أدت إلى إعادة النظر في الشكل والمضمون لإدارة التعليم العالي وقيادتها، ومنها ظهور مفهوم الحوكمة وتطبيقه في تفاصيل العملية الإدارية للجامعات.

وقد تنامى دور الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي في الفترة الأخيرة؛ لتعبّر عن كيفية إدارة العلاقة بين إدارة المؤسسة التعليمية وأصحاب المصالح من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس (عزت، 2009)، وتُعرّف حوكمة التعليم العالي بأنها: "تطبيق معايير الجودة ونظمها والتميّز الذي يحكم أداء مؤسسات التعليم
العالي، بما يحقق سلامة التوجهات، وصحة التصرفات، ونزاهة السلوكات، وبما يضمن تحقيق الشفافية والمساءلة والمشاركة من قبل الأطراف جميعهم، وتغليب مصلحة المؤسسة على المصالح الفردية؛ مما يؤدي إلى تطوير الأداء المؤسسي وحماية هؤلاء الأطراف الذين لهم علاقة مباشرة وغير مباشرة بالمؤسسة (السر، 2013). وقد اقترح (Trakman, 2008) أربعة نماذج لحوكمة مؤسسات التعليم العالي؛ وهي: النموذج الأكاديمي؛ وهو النموذج الأكثر تمسكاً بالتقاليد، وتفترض أن تؤول السلطات كلها في الجامعة للأكاديميين بسبب امساكهم بزمام الأمور في الإدارة العليا من الجامعة. ويكون لهم التمثيل الأوسع والرأي الأقوى في تحديد رسالة الجامعة وأهدافها. أما النموذج الثاني، فهو نموذج حوكمة الشركات، وفيه يُترك المجال واسعاً للمساءلة المالية؛ مما يساعد في تحسين النتائج. وعليه؛ فمن المفترض أن يكون رئيس الجامعة هو مدير شركة مهنيا وليس أكاديميا. وتُسنَد السلطة في نموذج "الأمناء" إلى مجلس أمناء له أعضاء غير منتخبين داخل المؤسسة، بينما يتحقق نموذج "أصحاب المصالح" عندما يتم تمثيل مجموعة كبيرة من أصحاب المصالح في الجامعة في إدارتها، وإن أمثلة ذلك: الطلبة، والموظفون، والأكاديميون، والخريجون، والحكومة والمجتمع المحلي. وتقوم الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي على خمسة مرتكزات؛ هي: السياق، الرسالة والأهداف، والإدارة، والاستقلالية، والمساءلة، والمشاركة (العايدي، 2013). وتسهم حوكمة التعليم العالي في تيسير اتخاذ قرارات تتسم بالعقلانية والاستنارة والشفافية، وتؤدي إلى تحقيق الكفاءة والفعالية على المستوى التنظيمي (برقعان والقرشي، 2012).

مشكلة الدراسة:

يُسهم تطبيق حوكمة التعليم العالي في تعظيم قيمة الجامعة ويزيد من قدرتها التنافسية، وخاصة في مجال مخرجاتها ووضعها الإقليمي والدولي (ناصر الدين، 2012). وقد استطلع البنك الدولي مستوى حوكمة التعليم العالي في واحد وأربعين جامعة عربية من فلسطين ومصر وتونس والمغرب، وتوصلت الدراسة إلى أن غياب الحوكمة على مستوى الدولة أثر بدوره في مستوى الحوكمة في التعليم العالي؛ فالحكومات هي من يحدد اهداف الجامعات، وكذلك فإن قيادات الجامعات يتم تعينهم غالباً من قبل الحكومة، فضلا عن مستوى استقلال مالي واداري واكاديمي محدود جداً (World Bank, 2012). وبينت دراسة (Silva and Armstrong, 2012) أن الجامعات الاسترالية تطبق أفضل ممارسات الحوكمة في إدارتها (Silva and Armstrong, 2012). وفي الوطن العربي نجد أن الظروف السياسية، التشريعات الجامعية، وأسلوب الإدارة وغياب الأكاديميين عن إدارة الجامعة وتحديد رؤيتها وأهدافها، كلّها عوامل أسهمت في تأخر تطبيق حوكمة التعليم العالي. وعليه؛ فإن هذه الدراسة تسعى إلى إعادة قياس مستوى حوكمة التعليم العالي في عينة من الجامعات العربية، ومن ثمَّ تبحث في دور حوكمة التعليم العالي في تحسين مخرجات البحث العلمي في الجامعات العربية، وذلك عبر الإجابة على التساؤلات الآتية: ما هو مستوى حوكمة التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية والبحرينية؟ وهل ساهمت حوكمة التعليم العالي في رفع مستوى مخرجات البحث العلمي في هذه الجامعات.

أهمية الدراسة وأهدافها:

تنبع أهمية الدراسة من أنها محاولة لقياس مستوى حوكمة التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية والبحرينية، لمناقشة موضوع الحرية الأكاديمية، ومساهمة الأطراف ذات المصالح في صنع القرار في الجامعات العربية، وغيرها من مرتكزات الحوكمة. كما أنها تسعى إلى البحث في دور الحوكمة في تعزيز ودعم جهود البحث العلمي في هذه الجامعات. أما أهداف الدراسة؛ فإنها تتمثل في الآتي:

أ. استطلاع مدى وفاء الجامعات الفلسطينية والبحرينية بمبادئ الحوكمة الرشيدة في التعليم العالي.

ب. وصف مُخرجات الجامعات العربية من البحث العلمي، ومدى تأثرها بمستوى حوكمة التعليم العالي.

تنظيم الورقة العلمية:

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء استطلاع أولي لحوكمة التعليم العالي في الوطن العربي، مستقصية ستة من المبادئ الأكثر أهمية لحوكمة التعليم العالي في: فلسطين والبحرين. وقد لُظمت الدراسة في خمسة أجزاء؛ فبعد المقدمة تتطرق الدراسة لإستطلاع الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، ومن ثم تعمد الدراسة إلى وضع منهجيتها في تجميع البيانات وبناء الفرضيات، والتحليل الاحصائي، ثم يلي ذلك اجراء الدراسة الوصفية والأخرى التطبيقية، وأخيراً مناقشة استنتاجات الدراسة وتوصياتها.

منهجية الدراسة:

يهدف هذه الجزء من الدراسة إلى وضع ومناقشة فرضيات الدراسة، ومن ثم تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وأسلوب جمع البيانات واختبار صحتها للتحليل الإحصائي قبل القيام بإجراء الدراسة التطبيقية.

فرضيات الدراسة:

تنقسم فرضيات الدراسة إلى فرضيتين رئيسيتين يتفرع منها العديد من الفرضيات؛ إذ تهدف الفرضية الأولى إلى استطلاع مدى وفاء الجامعات الفلسطينية والبحرينية بمبادئ الحوكمة الرشيدة في التعليم العالي، أما الفرضية الرئيسية الثانية فإنها تهدف إلى البحث في دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين مخرجات البحث العلمي في هذه الجامعات.

الفرضية الرئيسية الأولى: "لا تتوافر في الجامعات الفلسطينية والبحرينية مقومات حوكمة التعليم العالي"

تنقسم هذه الفرضية إلى سبعة فرضيات فرعية تهتم كل فرضية بالبحث في مدى وفاء الجامعات الفلسطينية والبحرينية بكل مبدأ من مبادئ حوكمة التعليم العالي على حدة؛ وهي:

$H_{01.1}$: لا تتوافر في الجامعات الفلسطينية والبحرينية مبدأ "سيادة الديمقراطية والشورى في اتخاذ القرارات" أحد مبادئ حوكمة التعليم العالي.

$H_{01.2}$: لا تتوافر في الجامعات الفلسطينية والبحرينية مبدأ "شفافية ووضوح الإجراءات والمعاملات" أحد مبادئ حوكمة التعليم العالي.

$H_{01.3}$: لا تتوافر في الجامعات الفلسطينية والبحرينية مبدأ "وجود مساءلة حقيقية للمسؤولين على تنفيذ المهام" أحد مبادئ حوكمة التعليم العالي.

$H_{01.4}$: لا تتوافر في الجامعات الفلسطينية والبحرينية مبدأ "المسئولية في تنفيذ المهام" أحد مبادئ حوكمة التعليم العالي.

$H_{01.5}$: لا تتوافر في الجامعات الفلسطينية والبحرينية مبدأ "الرغبة في التغيير نحو الأفضل" أحد مبادئ حوكمة التعليم العالي.

$H_{01.6}$: لا تتوافر في الجامعات الفلسطينية والبحرينية مبدأ "وجود الحرية الأكاديمية الكافية" أحد مبادئ حوكمة التعليم العالي.

$H_{01.7}$: لا تتوافر في الجامعات الفلسطينية والبحرينية مبدأ "الكفاءة والفاعلية في تنفيذ المهام" أحد مبادئ حوكمة التعليم العالي.

الفرضية الرئيسية الثانية: "لا توجد علاقة بين حوكمة التعليم العالي ومخرجات البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية والبحرينية "

إن الفرضية الرئيسة الأولى والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها سيتم اختبارها عند مستوى ثقة (95%) وفقاً للنموذج الآتي: Ho: μ>3 بمعنى أن إجابات المبحوثين تزيد عن المتوسط بدلالة إحصائية وفقاً للاختبارات المعلمية وغير المعلمية التي سيتم توضيحها لاحقاً. أما الفرضية الرئيسية الثانية والفرضيات المنبثقة عنها فسوف يتم اختبارها من خلال مصفوفة ارتباط بيرسون وسبيرمان للعلاقة بين مبادئ حوكمة التعليم العالي ومخرجات البحث العلمي.

مجتمع الدراسة وعينتها، وأسلوب جمع البيانات:

تمثل الجامعات الفلسطينية والبحرينية المنتمية لإتحاد الجامعات العربية مجتمعاً واضحاً للدراسة، إذ يبلغ عدد الجامعات الفلسطينية المنتمية للإتحاد (18) جامعة، والبحرينية (6) جامعات. وقد استخدمت الإستبانة كاداة لجمع البيانات، بحيث بلغ عدد الإستبانات الموزعة والمُجمعة إلكترونياً (65) من فلسطين، و (27) من البحرين. وجميعها كان صالحاً للتحليل الإحصائي بعد أن تم استخدام مقياس "ألفاكرومباخ" (Alpha Cronbachs) لتحديد نسبة الثبات (Reliability)، والتي تبين أنها تفوق الـ (60%) لجميع متغيرات الدراسة.

ويظهر الجدول الملحق رقم (2) أن العينة توزعت بين الذكور والإناث بنسبة (79.3%) و (16.3%) على التوالي، بينما كانت النسبة المتممة لقيمٍ مفقودة. وقد كان الفئة العمرية (من 35 عاماً إلى أقل من 45 عاماً) هي الأكثر تمثيلاً في العينة بنسبة (28.3%)، تليها الفئة العمرية (من 45 عاماً إلى أقل من 55 عاماً) بنسبة (25.0%)، وأقلها تمثيلاً الفئة العمرية (أقل من 25 عاماً). وقد توزعت العينة بين الجامعات الحكومية بنسبة (21.7%)، والخاصة بنسبة (32.6%)، والأهلية بنسبة (40.2%). بينما ركزت العينة على حملة الدكتوراة بنسبة (67.4%)، وعلى الرتب العلمية العليا من أستاذ مشارك وأستاذ دكتور، وبصورة عشوائية على تخصص العلوم الاقتصادية والإدارية بنسبة (38%)، وشملت العينة على (3) رؤساء جامعات، وثمانية من نواب رؤساء الجامعات، بينما شكلت العينة في نسبتها العظمى على جامعاتٍ تتراوح أعمارها بين (30) إلى أقل من (40) عاما.

الدراسة التطبيقية المقارنة:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى إجراء دراسة تطبيقية مقارنة حول مستوى حوكمة التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية والبحرينية، وعلاقته بنشاط البحث العلمي في هذه الجامعات. وفي ثنايا ذلك سوف يتم اختبار فرضيات الدراسة الرئيسة والفرعية.

إختبار الفرضية الأولى حول مستوى حوكمة التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية والبحرينية:

اقترح (الحدابي، 2012) مجموعة من المبادئ التي يُسترشد بها في حوكمة التعليم العالي في الوطن العربي. وإستناداً لتلك المبادئ؛ فقد عمدت هذه الدراسة إلى استطلاع سبعة مبادئ منها في الجامعات الفلسطينية والبحرينية. ظهرت نتائج هذا استطلاع آراء مجموعة من الأكاديميين في كل من فلسطين والبحرين في الجدول رقم (1)، والذي يبين النسب المئوية لتكرار آراء العينة، والإنحراف المعياري، والوسط الحسابي، والنسبة العامة. ولإختبار الفرضية الرئيسة الأولى والفرضيات الفرعية منها تم استخدام إختبار العينة الأحادية (One Sample t Test). تظهر نتائج التحليل الاحصائي في الجدول رقم (1) مدى وفاء الجامعات الفلسطينية والبحرينية بمبادئ حوكمة التعليم العالي. ومنه؛ يلاحظ أن (43.5%) من العينة يوافقون بشدة على سيادة الديمقراطية والشورى في اتخاذ القرارات في الجامعات الفلسطينية والبحرينية، بنسبة تطبيق عامة بلغت (75%) تقريباً، مع انحراف معياري بلغ (1.26). وقد بلغت قيمة إختبار (T) ما يساوي (5.549) وهي موجبة ودالة احصائياً عن أقل من (1%)؛ مما يدفعنا إلى رفض الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الأولى، وقبول البديله لها؛ إذ تسود الديمقراطية والشورى في اتخاذ القرارات في الجامعات الفلسطينية والبحرينية وفقاً لآراء عينة الدراسة من الأكاديميين. وكذلك فيما يتعلق بالمبدأ الثاني لحوكمة التعليم العالي؛ فقد بينت النتائج أن تطبيق مبدأ شفافية ووضوح الإجراءات والمعاملات هو في حدود (71.7%) وهو دال احصائياً عند أقل من (1%)، وينطبق هذا المبدأ على المبادئ التالية: الرغبة في التغيير نحو الأفضل، والحرية الأكاديمية، والكفاءة والفاعلية في تنفيذ المهام، وجميعها ذات دلالة احصائية في التطبيق وتتجاوز الـ (70%).

أما المبادئ التالية: وجود مساءلة حقيقية للمسؤولين على تنفيذ المهام، المسئولية في تنفيذ المهام، فقد كان تطبيقها منخفضا في الجامعات الفلسطينية البحرينية، ولا تتجاوز نسبة التطبيق (48%)، وتطبيقها لم يكن دالاً احصائياً. وعليه؛ فإنه لا يمكن رفض الفرضيتين الفرعيتين الثالثة والرابعة من الفرضية الرئيسية الأولى.

مدى تمايز الجامعات الفلسطينية والبحرينية في حوكمة التعليم العالي:

يظهر التحليل الاحصائي في الجدول رقم (2) مدى اختلاف الجامعات الفلسطينية والبحرينية في تطبيق مبادئ حوكمة التعليم العالي، بحيث تم حساب الوسط الحسابي لهذه المبادئ في كل من الجامعات الفلسطينية والبحرينية، وللتعرف على مدى معنوية هذا الاختلاف تم استخدام اختبار العينتين المستقلتين (Independent

(Two-Samples Test) وهو من الاختبارات المعلمية، واختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) وهو من الاختبارات غير المعلمية. من الجدول رقم (2) يلاحظ عدم وجود اختلاف جوهري بين الجامعات الفلسطينية والبحرينية فيما يتعلق بمبادي حوكمة التعليم العالي؛ فنسب التطبيق متقاربة والاختلاف بينها لم يكن ذي دلالة معنوية وفقاً للاختبارات المعلمية او غير المعلمية. بإستثناء؛ مبدأ "المسئولية في تنفيذ المهام"، إذ بينت النتائج أنه وفقاً لآراء العينة العشوائية من البلدين أن نسبة هذا المبدأ في الجامعات الفلسطينية والبحرينية هي منخفضة، فقد كانت في الجامعات الفلسطينية (50.15%) وفي الآخرى البحرينية (44.44%) وقد كان هذا الاختلاف دالا احصائياً عند أقل من (5%) وفقاً لإختبار (t-test) المعلمي.

إختبار الفرضية الثانية حول علاقة حوكمة التعليم العالي بالبحث العلمي:

تبحث الفرضية الرئيسية الثانية في علاقة البحث العلمي بمستوى حوكمة التعليم العالي، ومن أجل اختبار هذه الفرضية فقد تم في البداية استطلاع نشاط البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية والبحرينية، وقد أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (3) مؤشرات ايجابية حول البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية والبحرينية، فقد رآى (67%) تقريبا من العينة أن روح البحث العلمي منتشرة في تلك الجامعات، وقد أكد (71.5%) على أن الجامعات تسعى إلى تطوير الأداء الأكاديمي من خلال تشجيع الابتعاث لاستكمال الدراسات العليا المتخصصة، كذلك رأى (82%) ان الجامعات الفلسطينية والبحرينية توفر منحا بحثية لتمويل مشروعات البحث العلمي، وكذلك هي تشجع الفوز بالجوائز البحثية العالمية، وتشجع حضور المؤتمرات العلمية.

أما عن علاقة مؤشرات البحث العلمي بمستوى حوكمة التعليم العالي؛ فقد أظهر الجدول رقم (3) أن هناك علاقة ايجابية بين مؤشرات البحث العلمي جميعها ومستوى حوكمة التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية والبحرينية، فالجامعات التي تتميز بمستوى متقدم من حوكمة التعليم العالي استطاعت تحقيق مراتب متقدمة في البحث العلمي عبر سياسات لدعم وتشجيع البحث العلمي لدى الأكاديميين. بناءاً على تلك النتائج؛ فإنه يمكننا رفض الفرضية العدمية الثانية وقبول البديلة لها؛ إذ توجد علاقة دالة احصائياً بين مستوى حوكمة التعليم العالي ومؤشرات البحث العلمي في فلسطين والبحرين.

إستخلاص النتائج والتوصيات:

استحوذت حوكمة التعليم العالي في الفترة الأخيرة على اهتمام العاملين والمهتمين بالتعليم العالي، وقد وصفها البعض على أنها حالة ادارية جديدة؛ تقوم على الشفافية، والموضوعية، والنزاهة، والحرية، وبناء مصفوفة من النظم والمعايير التي تضبط العمل، وتعمل على تحسين مخرجاته، وتدير العلاقة بين جميع الأطراف ذات المصلحة في العملية التعليمية من: أكاديميين، وطلاب، ومجتمع الأعمال، وغيرهم. فهي تعمل على تحسين مخرجات العملية التعليمية بالطريقة التي تحقق للمؤسسة التعليمية أهدافها التنموية والحضارية، وتجعلها قادرة على تحقيق المنافسة. فالحوكمة حالة، واتجاه، وتيار اداري فريد يؤمن تصرفات المؤسسة التعليمية، ويضمن نزاهة سلوكها.

إن الورقة العلمية التي بين أيدينا هي نواة لبحث متكامل وشامل حول حوكمة التعليم العالي في الوطن العربي، وقد بدأت ببحث سبعة مؤشرات لها، واتخذت من الجامعات الفلسطينية والبحرينية مجتمعاً وعينة للدراسة، عبر استطلاع آراء (92) من الأكاديميين العاملين في هذه الجامعات، ثم عمدت إلى البحث في علاقة حوكمة التعليم العالي بمؤشرات البحث العلمي في تلك الجامعات.

بينت نتائج الدراسة تواضع مؤشرات حوكمة التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية والبحرينية على حدٍ سواء، فمبادئها التي تتمثل في: سيادة الديمقراطية والشورى في اتخاذ القرارات داخل الجامعة، وشفافية ووضوح الاجراءات والمعاملات، ووجود مساءلة حقيقية للمسؤولين، فضلا عن المسؤولية في تنفيذ المهام، والرغبة في التغيير نحو الافضل، مع وجود الحرية الأكاديمية، والكفاءة والفاعلية في تنفيذ المهام؛ كلها عوامل لم تتحقق بشكل معقول في الجامعات الفلسطينية والبحرينية، كما أن تلك الجامعات لم تتمايز بينها في مستويات حوكمة التعليم العالي. أما عن علاقة البحث العلمي بمستوى حوكمة التعليم العالي؛ فقد بينت النتائج وجود علاقة ايجابية بينهما؛ فالجامعات التي استطاعت تحقيق مستويات متقدمة من الحوكمة استطاعت وضع منظومة تدعم وتشجع البحث العلمي لدى اعضاء هيئة التدريس، وعلى النقيض من ذلك؛ فإن الجامعات ذات المستوى المنخفض من الحوكمة لم تستطع دعم جهود البحث العلمي.

بناء على هذه النتائج؛ فإن الدراسة توصي القائمين على التعليم العالي في كل من فلسطين والبحرين إلى وضع ما يلزم من التدابير لضمان رفع مستويات حوكمة التعليم العالي، من خلال توفير الحرية الأكاديمية الملاءمة والمسؤولة، مع ضرورة اشراك اصحاب المصالح خاصة الأكاديميين في وضع اهداف المؤسسة التعليمية وادارتها. كما توصي الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات المستقبلية حول مستوى حوكمة التعليم العالي في الجامعات العربية الأخرى، مع ربطها بالبحث العلمي، ومصادر التمويل للجامعات، ومستويات الجودة فيها. مع ضرورة الحذر عند تعميم نتائج الدراسة الحالية

كونها تعتمد على آراء عينة من الأكاديميين في كل من فلسطين والبحرين.

المراجع:

1. أحمد برقعان، وعبد الله القرشي، "حوكمة الجامعات ودورها في مواجهة التحديات"، **مؤتمر عولمة الإدارة في عصر المعرفة**، (طرابلس: جامعة الجنان، 15-17 ديسمبر 2012).
2. أحمد رقعان وآخرون، "معايير التميز في البحوث الإدارية في ضوء إدارة الجودة الشاملة"، **المؤتمر العربي الثالث للبحوث الإدارية**، (القاهرة: 2003).
3. أحمد عزت، **مفهوم حوكمة الجامعات والغرض منها وسبل تطبيقها**، (عمّان: بدون دار نشر، 2009).
4. حاتم العايدي، "الحوكمة الجامعية"، **أوراق ورشة عمل: حوكمة مؤسسات التعليم العالي**، هيئة الإعتماد والجودة لمؤسسات التعليم العالي، (غزة – فلسطين: 2013/3/28).
5. خالد خميس السر، "عوائق تطبيق الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين وسبل التغلب عليها"، **أوراق ورشة عمل: حوكمة مؤسسات التعليم العالي**، هيئة الإعتماد والجودة لمؤسسات التعليم العالي، (غزة – فلسطين: 2013/3/28).
6. داود عبد الملك الحدابي، "نموذج مقترح لحوكمة الجامعات العربية"، **مؤتمر حاكمية الجامعات العربية**، (نوفمبر، 2012: عمّان).
7. سعود عيد الغزي، "معوقات البحث العلمي في الجامعات السعودية الناشئة"، **دراسات العلوم التربوية**، المجلد (38)، ملحق (6)، (2011)، 1839-1852.
8. شفيق حداد، ومحفوظ جودة، "دوافع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية لإجراء البحوث العلمية"، **المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية: سلسلة العلوم الإنسانية**، المجلد (16)، العدد (1)، (2014)، ص. 159-172.
9. علام حمدان، ومحمد العناسوة، "واقع ومعوقات البحث العلمي في العلوم الإدارية والمالية"، **المجلة الأردنية في العلوم التطبيقية: سلسلة الدراسات الإنسانية**، المجلد 12، العدد 2، (2011)، 275-298.
10. ماجد الفرا، "مفهوم الحوكمة وسبل تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي"، **أوراق ورشة عمل: حوكمة مؤسسات التعليم العالي**، هيئة الإعتماد والجودة لمؤسسات التعليم العالي، (غزة – فلسطين: 2013/3/28).
11. محروس الغبان، وحسام زمان، "التمايز في التعليم الجامعي بين التدريس والبحث"، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، العدد 10، (2014).
12. محمد الريس، "وجهة نظر حول دور البحث العلمي الجامعي في التنمية"، **مجلة التعريب**، العدد 3، (1992).
13. يعقوب ناصر الدين، "إطار نظري مقترح لحوكمة الجامعات ومؤشرات تطبيقها في ضوء متطلبات الجودة الشاملة"، **مجلة تطوير الأداء الجامعي**، (2012)، ص 34-54.
14. Jamlan, M. "Proposal for an Open University in the Arab World", *T H E Journal*, Vol. 22, No. 6, (1995).
15. Kanaan, T., Alsalamat, M., anddd, H, may D."**Higher Education in Jordan: Access and Equity in its Financing"**, Jordan Center for Policy Research and Dialogue (JCPP), Amman, Jordan. (2009).
16. Silva, C., and Armstrong, A. "Evaluation of Corporate Governance Measures: An Application to the Australian Higher Education Sector". *Journal of Business Systems, Governance and Ethics*, Vol. 7, No. 1, (2012), pp. 76-86.
17. Trakman, L. "Modelling University Governance". *Higher Education Quarterly*, Vol. 62, No. 1, (2008), pp 63-83.

الجدول رقم (1) مستوى حوكمة التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية والبحرينية:

البيان	نسبة الإجابات					المقاييس الإحصائية			إختبار العينة الأحادية	
	أوافق بشدة	أوافق	مُحايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النسبة	t-Test	P-value
الديمقراطية والشورى في اتخاذ القرارات.	43.5	8.7	27.2	18.5	2.2	3.73	1.26	74.57	5.549	0.000
شفافية ووضوح الإجراءات والمعاملات.	10.9	52.2	21.7	15.2	0.0	3.59	0.88	71.74	6.405	0.000
وجود مساءلة للمسؤولين على تنفيذ المهام.	0.0	0.0	26.1	58.7	14.1	2.12	0.63	42.42	-13.321	0.000
المسئولية في تنفيذ المهام.	0.0	0.0	47.8	46.7	5.4	2.42	0.60	48.48	-9.251	0.000
الرغبة في التغيير نحو الأفضل.	18.5	62.0	14.1	5.4	0.0	3.93	0.74	78.70	12.144	0.000
وجود الحرية الأكاديمية الكافية.	22.8	50.0	15.2	10.9	1.1	3.83	0.94	76.52	8.387	0.000
الكفاءة والفاعلية في تنفيذ المهام.	10.9	60.9	15.2	13.0	0.0	3.70	0.84	73.91	7.989	0.000

النسبة هي: نسبة الإجابة على مساحة المقياس، وتساوي إلى الوسط الحسابي مقسوماً على الرقم خمسة.

الجدول رقم (2) إختبار الفروق بين مستويات تطبيق حوكمة التعليم العالي بين الجامعات الفلسطينية والبحرينية:

البيان	الجامعات الفلسطينية				الجامعات البحرينية				إختبارات الفروق	
									Independent Samples Test	Two-Sample Kolmogorov-Smirnov Test
	العدد	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النسبة	العدد	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النسبة	*t*-test	*p*-value	*z*-test	*p*-value
سيادة الديمقراطية والشورى في اتخاذ القرارات.	65	3.77	1.25	75.38	27	3.63	1.31	72.59	0.482	0.631	0.555	0.918
شفافية ووضوح الإجراءات والمعاملات.	65	3.66	0.85	73.23	27	3.41	0.93	68.15	1.267	0.208	0.921	0.365
وجود مساءلة حقيقية للمسؤولين على تنفيذ المهام.	65	2.17	0.67	43.38	27	2.00	0.49	40.00	1.161	0.249	0.895	0.400
المسئولية في تنفيذ المهام.	65	2.51	0.62	50.15	27	2.22	0.51	44.44	2.127	0.036	1.354	0.051
الرغبة في التغيير نحو الأفضل.	65	3.91	0.74	78.15	27	4.00	0.73	80.00	-0.544	0.588	0.231	0.830
وجود الحرية الأكاديمية الكافية.	65	3.89	0.85	77.85	27	3.67	1.14	73.33	1.044	0.299	0.610	0.851
الكفاءة والفاعلية في تنفيذ المهام.	65	3.71	0.79	74.15	27	3.67	0.96	73.33	0.213	0.831	0.543	0.930

الجدول رقم (3) مستوى نشاط البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية والبحرينية وعلاقته بحوكمة التعليم العالي:

البيان	المقاييس الإحصائية			العلاقة مع حوكمة التعليم العالي	
	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النسبة	*P*	*P*-value
تسود بين أعضاء الهيئة الأكاديمية روح البحث العلمي.	3.35	0.92	67.03	0.464	0.000
تسعى الجامعة إلى تطوير الأداء الأكاديمي من خلال، تشجيع الابتعاث لاستكمال الدراسات العليا المتخصصة.	3.58	1.20	71.51	0.467	0.000
هل توفر الجامعة منحاً لتمويل مشروعات البحث العلمي؟	1.65	0.48	82.61	0.338	0.001
تُشجع إدارة الجامعة الهيئة الأكاديمية على التقدم للفوز بجوائز البحث العلمي.	1.83	0.38	91.67	0.215	0.043
هل تمنح الجامعة مكافآت لأعضاء هيئة التدريس على النشر العلمي؟	1.36	0.48	67.98	0.215	0.043
تُمول الجامعة تكاليف حضور المؤتمرات العلمية؟	1.71	0.46	85.56	0.339	0.001

مُلّحق الدراسة رقم (1) خصائص عينة الدراسة:

الخصائص		التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	73	79.3
	أنثى	15	16.3
	قيم مفقودة	4	4.3
	المجموع	92	100.0
العمر	أقل من 25 عاماً	0	0.0
	من 25 عاماً إلى أقل من 35 عاماً	22	23.9
	من 35 عاماً إلى أقل من 45 عاماً	26	28.3
	من 45 عاماً إلى أقل من 55 عاماً	23	25.0
	أكثر من 55 عاماً.	17	18.5
	قيم مفقودة	4	4.3
	المجموع	92	100.0
نوع الجامعة التي تعمل بها	حكومية	20	21.7
	خاصة	30	32.6
	أهلية (مملوكة لمنظمات المجتمع المدني)	37	40.2
	قيم مفقودة	5	5.4
	المجموع	92	100.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	10	10.9
	ماجستير	19	20.7
	دكتوراة	62	67.4
	قيم مفقودة	1	1.1
	المجموع	92	100.0
التخصص	العلوم الطبية والطبية المساندة	9	9.8
	الآداب والعلوم الاجتماعية	10	10.9
	العلوم الشرعية والقانون	6	6.5
	الهندسة	9	9.8
	تقنية المعلومات والتكنولوجيا	8	8.7
	العلوم الاقتصادية والادارية	35	38.0
	العلوم والتربية	13	14.1
	قيم مفقودة	2	2.2
	المجموع	92	100.0
الرتبة الأكاديمية	أستاذ دكتور	29	31.5
	أستاذ مشارك	20	21.7
	أستاذ مساعد	6	6.5
	محاضر	5	5.4
	معيد	0	0.0
	قيم مفقودة	32	34.8
	المجموع	92	100.0
المنصب الإداري (إن وجد)	رئيس جامعة	3	3.3
	نائب رئيس جامعة	8	8.7
	عميد	21	22.8
	رئيس قسم	19	20.7
	أخرى	23	25.0
	قيم مفقودة	18	19.6
	المجموع	92	100.0

الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات		15		16.3
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات		27		29.3
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 عاماً		14		15.2
	من 15 عاماً إلى أقل من 25 عاماً		19		20.7
	أكثر من 25 عاماً.		17		18.5
	قيم مفقودة		0		0.0
	المجموع		92		100.0
العمر الزمني للمؤسسة التعليمية	أقل من 10 سنوات		9		9.8
	من 10 - أقل من 20 عاماً		18		19.6
	من 20 - أقل من 30 عاماً		9		9.8
	من 30 - أقل من 40 عاماً		36		39.1
	من 40 - أقل من 50 عاماً		7		7.6
	من 50 - أقل من 60 عاماً		2		2.2
	من 60 - أقل من 70 عاماً		1		1.1
	أكثر من 70 عاماً		0		0.0
	قيم مفقودة		10		10.9
	المجموع		92		100.0